١٤ ألف مصنع عراقي متوقف عن العمل بسبب الكهرباء والظروف الأمنية، هذا ما صرح به مسؤول في اتحاد الصناعات العراقية، رقم كبير ومخيف، كم من العمّال تحوي هذه المصانع المتوقفة وكم من العوائل تعتاش على أجورها كلها تم تسريحها لعيون (جوار العراق) كيف لا، وكل الدلائل والمعطيات ترشدنا إلى أن بقاء الوضع على ما هو عليه من تدهور وفساد مالي وإداري في مشاريع الكهرباء بفعل فاعل وبمباركة رسمية حتى لا تتمكن تلك المصانع من إدارة عجلة إنتاجها وينتهي استيراد (اللبن المخبوط) واللبن بالخيار (الجاجيك) والمياه المعدنية المستخرجة من أعماق ارض الكويت !! والسمك (الزوري) الإيراني، وصور، وأعلام المناسبات الدينية، والمقرنص (التركي) الذي دمر شوارع بغداد... كل هذا سيتوقف إذا ما دارت عجلة الإنتاج، وسير بح العراق مئات المليارات من العملة الصعبة التي تذهب إلى دول الجوار والصين البعيدة التي بدأت هي الأخرى تصنع لنا ساعات تذكرنا بالأذان والصلاة بجهازين منفصلين واحدا للأذان بتوقيت الوقف السني وآخر بتوقيت الوقف الشيعي.

كتب/ فرات إبراهيم

الصناعة هل شملها قانون الاجتثاث؟!

١٤ ألف مصنع معطّل لعيون (جوار العراق)

الكهرباء سرطان ينخر ما تبقى للعراقيين من إمكانية النهوض (بموافقات رسمية)

أسماء وماركات في الذاكرة

ثلاجة عشتار وطباخ عشتار وتلفزيون القيثارة ومروحة بابل وايركندشن الهلال كلها أسماء لامعة في سماء الصناعة العراقية ما زالت لامعة حتى يومنا هذا في أسواق العائلة العراقية، وحتى هذا الوقت البعض حينما يجد القديم من هذه الأسماء التي مضى على صناعتها أكثر من عشرين عاما فانه يفضل اقتناءها على البضاعة الجديدة. سلام محمد (مصلح ثلاجات) في احد الأسواق الشعبية يؤكد أن اغلب الطلبات يكون على الماركات القديمة ونادرا ما يترك رب العائلة تلك السلع فهو باستمرار يبحث لها عن أدوات احتياطية لأنها متينة وصناعتها قوية على العكس من الموجود في الأسواق حاليا من بضاعة لا تدوم لأكثر من موسم واحد، حديثنا هذا لا يعني أننا لا نواكب التطور التكنولوجي الحاصل ونظرية السوق الحالية التي اختلفت كثيرا عن النظريات السابقة التي كانت تعتمد المتانة في الصناعة لعمر أطول، ولكننا نؤكد من خلال هذا القول بان الصناعة العراقية ليست فتية على التنافس مع مثيلاتها في الدول المجاورة، والتي كان المواطن العراقي يأنف حتى من شراء سلعة غير يابانية.

محمد الدراجي صاحب معمل لخياطة الملابس النسائية يقول: كان المعمل في السابق يصدر بضاعته إلى مصر وسوريا والأردن وإيران ودول الخليج وكانت الماركات العراقية تستهوي الكثير من مواطني هذه الدول وذلك لمطابقتها لكل المواصفات العالمية ودنو أسعارها مقارنة بالملابس القادمة من دول بعيدة، ما حصل بعد احتلال الكويت هو الكارثة بعينها فقد انتهى عصر الكهرباء وختم الحصار بالشمع الأحمر على كل الصناعات العراقية حتى قمنا بتسريح أعداد كبيرة من العاملين والعاملات الماهرين، وبعد السقوط استبشرنا خيرا وتأملنا أن تعود مكائننا إلى صوتها القديم، حيث الحركة والنشاط والعمل لكن الأمر يبدو لا نهاية مفرحة له، فالكهرباء والأوضاع الأمنية قصمت ظهر الصناعات العراقية وجعلت العراق من بلد مصدر إلى بلد يستورد حتى (اللبن المخبوط).

علي الشمري يملك معملا لصناعة الأحذية في شارع الرشيد ذكر بان سبب تقليص الإنتاج في المعامل العراقية نتيجة الظروف الأمنية وارتفاع أجور العمال العراقيين ودخول السلع الأجنبية من مختلف المناشئ ومنافسة عملنا وأسعارنا، إضافة الى غياب الكهرباء لساعات طويلة مما يجعلنا نشغل مولدات الديزل والتي تقصم ظهرنا بكمية الديزل وسعره المرتفع، الامر الذي اثر في إنتاجنا ما يهدد معامل الأحذية بالتوقف عن العمل، إذا استمر الوضع على ما هو عليه دون تدخل يذكر من الحكومة أو اتحاد الصناعات. فيما يوضح ماجد عبد الحسين صاحب معمل أحذية أن الصناعة في العراق إذا لم يتم دعمها فسيكون وضعها مأساوياً بمرور الوقت وخصوصاً في الوقت الحالي بالإضافة الى المتاعب التي نلاقيها فنحن نستورد أرضية الحذاء مثلاً من تركيا وسوريا وارتفاع أجور العمال ما يضيف تكاليف على إنتاج الحذاء وملحقاته، مشيراً إلى استيراد كميات كبيرة من الحذاء الصيني والذي يباع في السوق بنصف سعر الحذاء العراقي، والمواطن يضع ثقته بالمنتج الأجنبي على الرغم من وجودة السلع العراقية بالإضافة إلى جودة المنتج الصيني أو السوري وهذا بدوره اثر في صناعتنا كثيراً.

إعادة تأهيل مصانع القطاع الخاص

طالب رئيس اتحاد الصناعات العراقية المؤسسات الحكومية بالعمل على تأهيل المعامل المعطلة والتي تشكل ٨٠٪ من المعامل الموجودة في العراق. وأشار إلى أن الاعتماد على القطاع الصناعي ضروري كونه يمثل الجانب الحيوي من المنظومة الاقتصادية. وأضاف أن القطاع الصناعي مهم ويجب العمل على تأهيل المصانع والمعامل العراقية المتوقفة عن العمل، والبالغة نسبتها ٨٠٪، داعيا إلى الدعم الفعلي من المؤسسة الحكومية العراقية التي تتحدث عن دعم القطاع الصناعي العراقي في المؤتمرات وفي الندوات وفي العلاقات الدولية، ولكن من الناحية العملية نجد أن هذا القطاع لم يحض بموارد مالية وتخصيصات تؤهله للنهوض بواقعه المناسب بل هو الذي يمول نفسه ذاتيا. وأشار إلى أن النظام الاقتصادي العراقي في الوقت الحالي يتجه نحو اقتصاد السوق، والريادة يجب أن تكون من حصة القطاع الصناعي الخاص، وعلى الجانب الرسمي أن يبدي اهتمامه بهذا القطاع الحيوي الذي يمثل ركيزة كبرى في المنظومة الاقتصادية كونه منتجا على عكس القطاع التجاري الذي يتميز بالاستيراد فقط.

غياب الكهرباء يعني التوقف عن العمل

اللجوء إلى الوظيفة الحكومية يراه البعض ضماناً

المعامل الخاصة توقفت بفعل فاعل

العمل بالقطاع الخاص من دون ضمانات

مغادرة رؤوس الأموال العراقية

وحول رؤوس الأموال العراقية ومدى قدرتها على قيادة تطور القطاع الصناعي أوضح الوائلي أن رؤوس الأموال العراقية واجهت ظروف الحصار ومرحلة السلب والنهب التي شهدها العراق بعد الحرب الأخيرة، فهاجرت هذه الأموال إلى خارج البلد وتم استثمارها وتشغيلها لتستفيد منها دول الجوار وذلك على حساب ما تم تعطيله في الداخل. فيما اقترح عضو اتحاد الصناعيين علي السنيد، إعطاء المعامل الصناعية الحكومية المتوقفة للقطاع الخاص لإعادة هيكلتها والنهوض بواقعها.

وقال السنيد: بما أن الدستور العراقي أوصى بتحويل نظام الاقتصاد من الشمولي الى السوق الحر، فعلى الحكومة إعطاء الصلاحية الكاملة والدور الفاعل للقطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وأضاف: يجب خصخصة جميع المعامل المملوكة لوزارة الصناعة والمتوقفة عن العمل حالياً لتخفيف العبء الثقيل الذي تتحمله الدولة وإعادة المعامل الصناعية إلى العمل لتصبح معامل منتجة وأكثر فائدة للدولة.

وأوضح: أن سبب تخلف القطاع الصناعي العراقي يرجع إلى عدم تشريع القوانين الداعمة للقطاع الخاص والبقاء على القوانين الشمولية المعمولة في زمن النظام السابق.

تعددت الأسباب والهم واحد

كثيرة هي الأسباب التي يمكن الإشارة إليها في سبب تردي الواقع الصناعي الخاص في العراق، وإذا كانت الكهرباء هي أم العلل في كل مجالات الحياة التي يعاني منها الفرد العراقي فان متخصصين في جانب الصناعة لهم آراء أخرى، حيث يؤكد المهندس طالب عبد احد مهندسي الإنتاج في القطاع الصناعي الخاص أن هناك مشاكل عامة تعاني منها الصناعة الوطنية كالأمن والكهرباء وغيرهما من الخدمات الأساسية، اما المشكلات الخاصة فتتمثل بتقادم المكائن والمعامل وكثرة العطلات فيها وندرة عمليات التأهيل والتحديث، الأمر الذي اثر بشكل سلبي في الصناعة الوطنية فهناك معامل ومصانع ما زالت تعمل ولكن إنتاجها اقل بكثير من المطلوب أي اقل من جهدها الصناعي، وهذا يقود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في وقت اتسعت فيه المنافسة واشتدت بسبب الانفتاح غير الطبيعي وغير المنضبط على السلع والبضائع الأجنبية، مما يجعل منتجاتنا الوطنية في وضع لا تستطيع فيه منافسة مثيلاتها المستوردة التي لها كل أسباب المنافسة والمزاحمة. كما أن ثمة مشكلات أخرى يعاني منها القطاع الصناعي الخاص منها عدم توفر السيولة النقدية الخاصة في المصانع ذلك أن الظرف المضطرب قد استنزف طاقات المعامل التي ظلت رغم توقفها عن الإنتاج او تدنيها تدفع الضريبة والإيجار وتكاليف الحراسة.

بعض الحلول

يرى بعض المتخصصين أن الأمر لم يصل مرحلة اللاعودة في نمو قطاع صناعي منتج إذا ما تمت دراسة الأسباب والنتائج بشكل علمي ومدروس وإذا ما أسهمت الدولة بكل ثقلها المالي والأمني والخدمي في بناء قاعدة صحيحة لنمو صناعة عراقية مزدهرة، ستار السامر مدير عام مؤسسة اقتصادية، أشار إلى أن هناك العديد من المعالجات لغرض إنعاش المنتج الوطني من خلال وضع ضوابط للاستيراد وإخضاع جميع السلع والمواد المستوردة إلى تدقيق الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية قبل دخولها ووصولها إلى المستهلك، ووضع الرسوم عن طريق الإعفاءات وإعفاء المواد الأولية للمعامل من الرسوم الكمركية وإعفاء المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل ولمدة ٣ . ٥ سنوات، أسوة بالمنتج الزراعي والمزارعين الذين أعفتهم الدولة من دفع ضريبة الدخل وتشغيل عجلة الصناعة الوطنية بتحديث المشاريع الصناعية القائمة.

اللجوء إلى وظائف الدولة ضمان

تميز التعيين في وظائف الدولة أو القطاع العام بعد العام ٢٠٠٣، بمزايا كبيرة كان اغلبها يصب في مصلحة التعيين في وظائف القطاع العام والذي انفرد بارتفاع الدخل والأمن نسبياً مقارنة بالقطاع الخاص، الذي يمتاز بكونهُ أقل دخلا واقل أمنا، وقد ساعد في ذلك أيضا غياب القوانين التي تنظم عمل القطاع الخاص، إذ لا يوجد تشريع قانوني يحمي العاملين في هذا القطاع لتنظيم العمل بين العمال وأرباب العمل الذين يقومون بتسريح العاملين وخاصة في مشاريع المقاولات، فضلا عن ذلك عدم وجود الحقوق التقاعدية والضمانات الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص، الأمر الذي جعل القطاع الخاص حاليا غير مضمون العمل فيه. يقول هشام خالد (شرطي) إنهم يلجأون إلى القطاع الحكومي طلبا للعمل، إذ أصبح ذلك غاية كل فرد أن يكون موظفا لدى الدولة، ولاسيما أن العمل في القطاع الخاص أصبح في كثير من الأحيان غير ذي جدوى لقلة الأجور بشكل عام التي لا تتناسب مع أسعار السوق المحلية، بينما يرى كريم كامل (موظف) أن العمل في القطاع الخاص محفوف بالمخاطر ويتبع مزاجيات صاحب العمل ويقول بأنه جرب العمل كـ(اسطه) في احد معامل الحلويات وانه كان يعمل لساعات طويلة وينتظر في نهاية الأسبوع أجوره، فيعتذر صاحب العمل مدعيا انه سدد بعض الديون المتأخرة عليه أو انه يطرد بدون سبب احد العاملين لأسباب تافهة مما جعلني الجأ إلى العمل الحكومي الذي هو ضمانة لي ولعائلتي حتى وان كان راتبي الشهري لا يوازي ما اقبضه في معمل الحلويات لأني اشعر هنا بالأمان على مستقبل عائلتي .

لذلك يجب تشجيع مشاركة العاملين في القطاع الخاص من خلال إجراء تحديث شامل لقوانين العمل المرتبطة منها بمكافأة نهاية الخدمة ومنافع الإجازات وتوقيفات الضمان الاجتماعي، إذ لا تعكس ممارسات التوظيف الحالية المتبعة من قبل القطاع الخاص بصورة عامة متطلبات قانون العمل، وهو ما لا تتوقف عليه تبعات الوعي العام بالقانون وعدم فرض تطبيقه من قبل الدولة.